



قرار مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات

رقم (13) لسنة (2017م)

في اجتماع مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات المنعقد بمقر الهيئة يوم الثلاثاء 21 رجب 1438هجرية، الموافق 18/4/2017 ميلادية.

رئيس مجلس الإدارة

برئاسة المهندس / عبد الملك أحمد محمد العرشي
وبحضور كل من:-

عضو مجلس الإدارة

1. الدكتور / ياسين محمد عبدالكريم الخراساني

= = =

2. الأستاذ / أمين معروف علي الجندي

= = =

3. القاضي / عبد الرزاق سعيد حزام الأكحلي

سكرتير مجلس الإدارة

وبحضور المهندس / جميل علي أحمد الصبري

تم إصدار القرار الآتي:

في الشكوى المقدمة من مكتب / مهدي احمد الحضوري.

ضد

مكتب التربية والتعليم بمحافظة ذمار بشأن المناقصة رقم (1/2017) المولدة من منظمة اليونيسف وبرنامج الشراكة العالمية والخاصة بترميم وإعادة تأهيل مدرسة عقبة بن نافع - مدينة ذمار.
الوقائع والإجراءات

تحصل وقائع واجراءات الشكوى بما يلي:

أولاً: بتاريخ 13/3/2017م تقدم الشاكى بعربيضة شكوى إلى الهيئة ضد مكتب التربية والتعليم بمحافظة ذمار تضمنت قيام الجهة باستبعاده من التحليل بسبب الضمان والمدة والصيغة، وطلب من الهيئة إنصافه.

ثانياً: بعد استلام الشكوى، وجهت الهيئة مذكرة إلى الجهة المشكو بها برقم (14)، وتاريخ 15/3/2017م تضمنت التوجيه بايقاف اجراءات المناقصة والرد على الشكوى وموافقة الهيئة العليا باوليات المناقصة خلال سبعة أيام عمل من تاريخ استلام مذكرة الهيئة.

وبناء على ذلك، ردت الجهة بمذكرة رقم (718) وتاريخ 27/3/2017م تضمنت الآتي:-

- نؤكد لكم بما لا يدع مجالا للشك أن جميع الإجراءات المتتخذة لدينا تمت وفقا للنظام والقانون وبمشاركة وشراف ممثلي الجهة المانحة (منظمة اليونيسف) ووزارة التربية والتعليم (لجنة التعليم بالطوارئ - قطاع المشاريع) في جميع المراحل، وإن الشكوى المقدمة ضدنا فيما يخص الضمانات وطلب تجاوز أحد شروطها الثلاثة (المبلغ - الفترة - الصيغة) مخالف للأنظمة والقوانين السارية ووثائق المناقصة، ومنها المواد (168) ب، (182) د، (430) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية، والمواد (1.5، 2.5، 3.5، 3.25، 3.25-ج، 1.10، 1.15، 6.25) من الوثيقة النمطية المرفقة بوثائق المناقصة والتي قام المقاولون بالختم عليها كإقرار منهم بالالتزام الكامل بما ورد فيها بحسب المادة (5-17) من الوثيقة والتعاميم الصادرة من اللجنة العليا للمناقصات ووزارة المالية رقم (ل، ع، م، 14 ت) بتاريخ 28/6/2010م ورقم ل، ع، م، 1 ت) بتاريخ 23/3/2010م.
- تم عقد اجتماع مع المقاولين المتقدمين في المشاريع المعلنة بحسب الإعلان وبحسب المادتين (137، 138) من



اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات ومن ضمنهم اغلب المشترين بحسب وثائق المناقصة يوم الأربعاء بتاريخ 3/2/2017م للإجابة عن أي ملاحظات لهم حول وثائق المناقصة، وتم التوضيح لهم بضرورة التزامهم بتقديم الضمان وفقاً للإعلان والوثائق النمطية ويتحمل المقاول مسؤولية التقصير في الالتزام بالشروط والنماذج وأي سبب يؤدي إلى استبعاد عطائه بعد الاجتماع ويعتبر مقدراً وملتزاً بوثائق المناقصة وذلك بحسب المادة (141)، من اللائحة التنفيذية للمواد (5.1)، (5.2)، (5.3)، (5.17) من الوثيقة النمطية علماً أن المقاولين المتقدمين بالشكوى قاموا بالختم والتوقع على كل وثائق المناقصة والمواد المذكورة والنماذج المرفقة وللأسف لم يلتزموا بها مع العلم أنه تقدم بعض المقاولين عند إعادة إعلان ترميم مشروع مجمع الوشن والحمزة بمنطقة عمد من الذين تقدموا اليكم بالشكوى والتزموا بتقديم ضماناتهم بحسب وثائق المناقصة، علماً أن هذه المشاريع ممولة ضمن برنامج الطوارئ لمنظمة اليونيسيف وتنفذ بإشراف لجنة التعليم بالطوارئ بوزارة التربية والتعليم ولها خصوصية كونها مشاريع طوارئ تتطلب سرعة التنفيذ وفق برنامج زمني محدد من قبل المانح (منظمة اليونيسيف) كما تؤكد مذكراتهم بخصوص تقليل فترة الإعلان إلى 15 يوماً كونها مشاريع طوارئ، وكذا بعد ترسية أكثر من مشروعين على أي مقاول لنفس السبب (مرفق لكم صورة من المذكرات).

3- ان منظمة اليونيسيف ووزارة التربية والتعليم ممثلة بقطاع المشاريع والتجهيزات (لجنة التعليم بالطوارئ) تقوم بالاشتراك في تنفيذ كل مراحل المناقصة ثم يشترك مندوب الوزارة في البت. ويتم إرسال نتائج البت الأولى إلى منظمة اليونيسيف لراجعتها بصورة أولية وإبداء رأيهما كما سبق الاشارة سابقاً إلى مذكرتهم بخصوص عدم ترسية أكثر من مشروعين على مقاول واحد.

4- يتم إعلان نتائج أولية لفتح باب التظلمات بحسب القانون ويقوم مكتب التربية والتعليم بتوثيق ذلك والرفع بالشكوى والردود إلى المنظمة ضمن وثائق المناقصة جماعياً لتقوم منظمة اليونيسيف بمراجعة جميع الوثائق والبت النهائي وعمل خطابات الارسال وطلب ضمانات الأداء والتعاقد وهذا بحسب الآلية المتفق عليها بين (منظمة اليونيسيف والشراكة العالمية)، وزارة التربية والتعليم، ويتم التعامل معها وفق معايير وشروط خاصة تم الاتفاق عليها مع المنظمة وكما جاء في الشروط الخاصة التي ختم عليها كل المقاولين ضمن وثائق المناقصة (ص2) في جدول الكميات التي تنص على أن صاحب العمل غير ملتزم بقبول أقل الأسعار وبدون إبداء الأسباب وخاصة أن البرنامج الزمني للانتهاء من تنفيذ المشاريع وانتهاء المنحة هو 30/6/2017م والتأخير في الإجراءات قد يحرم المحافظة منها كما سبق وحررت أمانة العاصمة في مناقصة مماثلة تمت المماطلة وتضييع الوقت من قبل بعض المقاولين في الشكاوى حتى انتهت فترة التمويل.

5- تم استبعاد عطاءات بعض المقاولين لعدم الاستجابة لشروط المناقصة، كما انه توجد أسباب أخرى تستوجب استبعادهم واهما انه حصل توافق من قبل بعض المتقدمين في بعض المشاريع المذكورة في المناقصة وتقديم عطاءات بدائلة ضمن شركاء او ائتلافات تقدموا في نفس المشاريع كما يثبت ذلك توافقهم بعد الفتح ايضاً وهم (محمد علي احمد زيد ، محمد احمد عمران ، قاسم هادي دخان ، علي علي شابع زياد) والذي تم معرفته بعد مراجعة الضمانات المقدمة منهم من حساب شخص واحد (محمد علي زياد) لجميع من ذكر بعد (15) خمسة عشر ضمانة منها عدد (4) ضمانات من بنك سباء الاسلامي فرع بوس من حساب وتسهيل المقاول المذكور وعد (11) احدى عشر من البنك اليمني للإنشاء والتعمير فرع عمران من حساب وتسهيل المقاول المذكور أيضاً كما يوضحه الكشفان المرفقان حيث ان الاربعة المقاولين يعتبروا متقدمين بعروض بدائلة في نفس المشروع وانهم متواطئون من قبل فتح المطارات، ويعتبر هذا مخالف للمواد (426، 145، 150) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات، كما ان التحاليل لأخذ



المناقصة يخالف قواعد السلوك المنصوص عليها في لائحة القانون وسيتم الرفع لاتخاذ الإجراءات القانونية ضدهم.

6- مشروع قرار ترميم وإعادة تأهيل مدرسة مجمع الحمزة بم منطقة عمد تم اعاده اعلانها كمناقصة عامة في جريدة الثورة، كما انه لم يتم اعلان نتائجهن بفوز مقاول معين ليتم الشكوى والطعن بقرار الإرساء من مقاول آخر بحسب القانون ولا يوجد مانع قانوني من اعادة اعلان أي مشروع في مناقصة عامة أو من الاستمرار في إجراءات المناقصة وفقاً للنظام والقانون.

7- وخلص الرد إلى أن ما سبق ذكره يوضح كيدية الشكوى المقدمة إلى الهيئة وإنها تتجاوز النظام والقانون. كما ان عدد من المقاولين قاموا بعمل ممارسات غير قانونية بدء من محاولة التأثير على الجهة أثناء التحليل والبت والتواطؤ قبل وبعد الفتح وتقديم عروض بديلة في نفس المشروع. وقد ارفقت الجهة بردتها صور طبق الأصل من الردود على تظلمات المقاولين التي قدمت إليها.

ثالثاً: تم إحالة الشكوى ورد الجهة مع المرفقات إلى المكتب الفني بالهيئة للدراسة وإبداء الرأي، ومن خلال دراسة المكتب الفني للوثائق، رفع تقريره إلى مجلس إدارة الهيئة متضمناً الملاحظات الآتية:

1- لوحظ أن لجنة فتح المظاريف بالجهة (وفقاً لسجل قيد محاضر لجان فتح المظاريف) قد اعتبرت صيغة وبيانات ومدة الضمان المقدم من قبل مكتب مهدي الحضوري غير مطابقة وذلك بالمخالفة للمادة رقم (159) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات التي نصت على: «لجان فتح المظاريف هي المسئولة عن إثبات وتسجيل بيانات كل العطاءات المقدمة ولا يحق لها قبول أو رفض أي عطاء، باستثناء العطاءات التي ترد بعد الموعود المحدد لفتح المظاريف فيتم رفضها».

2- ورد في تقرير لجنة التحليل والتقييم الفني والمالي للعطاءات أنه وخلال الفحص الأولي تبين أن العطاء رقم (16) المقدم من مكتب مهدي الحضوري غير مستجيب لشروط المناقصة كون مدة سريان الضمان كانت (117) يوماً من تاريخ فتح المظاريف وهذه المدة ناقصة (ثلاثة أيام) عن المدة المحددة في وثائق المناقصة وبالغة (120) يوماً من تاريخ فتح المظاريف، وان صيغة الضمان الصادر من البنك اليمني للإنشاء والتعمير لذات المقاول برقم (TF1703300025) غير مطابقة للصيغة القانونية المعتمدة في الوثائق النمطية وقرار مجلس الوزراء وتعاميم اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات والتي تم ارفاق نماذجها ضمن الوثائق النمطية للمشروع واشترط الالتزام بها.

3- بعد مراجعة الضمان البنكي المقدم من قبل مكتب / مهدي الحضوري، لوحظ الآتي:
▪ صيغة الضمان ليست كصيغة نموذج ضمان العطاء المرفق بالوثيقة النمطية.
▪ فترة الضمان ناقصة (4) أيام عن الفترة المطلوبة حيث ان تاريخ فتح المظاريف المحدد في الإعلان هو 2017/2/15 م وفترة سريان الضمان هي (120) يوماً من تاريخ فتح المظاريف بينما تاريخ إصدار الضمان هو (2017/2/2) وتاريخ الاستحقاق هو 2017/6/1، وذلك بالمخالفة للمادة رقم (122 بـ 2) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات رقم (23) لسنة 2007م.

رابعاً: نظر مجلس إدارة الهيئة في تقرير المكتب الفني، وبعد المداولات، اتخاذ القرار الآتي:
القرار

بعد الاطلاع على ما سلف ذكره، وحيث ان الضمان المقدم من الشاكبي لم يكن بنفس صيغة الضمان المرفق نموذجه ضمن وثائق المناقصة، كما ان مدة الضمان تقل أربعة أيام عن المدة المطلوبة في وثائق المناقصة، فإن



استبعاد عطاء الشاكِي من قبل الجهة لذلك السبب يعد إجراء سديداً وموافقاً للقانون، الأمر الذي يتعين معه رفض الشكوى، ولذلك:

وأستناداً إلى نص المادة (78) من القانون رقم 23 لسنة 2007 بشأن المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية، والمادتين (417 ، 419) من اللائحة التنفيذية لذات القانون، قررت الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات ما يلي:

- 1- رفض الشكوى المقدمة من مكتب مهدي أحمد الحضوري ضد مكتب التربية والتعليم بمحافظة ذمار لصحة ما ورد من الجهة من أسباب الاستبعاد.
 - 2- مخاطبة الجهة باستكمال الإجراءات.
- والله الموفق.

صدر بمقر الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات بتاريخ 21 رجب 1438 هجرية،
الموافق 18/4/2017 ميلادية.

الأستاذ / أمين معروف الجندي
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

القاضي / عبد الرزاق سعيد الأكحلي
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

المهندس / عبد الملك أحمد العرضي
رئيس الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

الدكتور / ياسين محمد الخراساني
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات